Appendix (3)

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر أ/١٢/٠٢/٠٥٨
التاريخ: ٢٣ فبراير ٢٠١٢م

معالي علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٢ ص ل م ق المؤرخ في ١٨ يناير ٢٠١٢م، المتضمن طلب تزويد لجنتكم الموقرة بجميع المشاريع بقوانين المعدة تنفيذاً لتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

يسرني أن أرفق لكم طيه نسخة من مشاريع القوانين المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري ،،،

محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء

Kingdom of Bahrain
Deputy Prime Minister

Translation of letter no: N.R.A 058/2/12
Date: 23/02/12

Further to your letter of 18Jan 2012, requesting all draft laws for implementing BICI recommendations.

I am pleased to enclose in this letter a copy of the aforementioned draft laws.

مرسوم رقم ( ) لسنة 2011
بإحالة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976
إلى مجلس النواب

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى الأخص المواد (33/ج ، 35/أ ، 81) منه ،

وعلى مشروع القانون المرافق ،

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي :

المادة الأولى

يحيل رئيس مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون رقم ( ) لسنة بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، المرافق لهذا المرسوم.

المادة الثانية

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :

بتاريخ:

الموافق:

مشروع
قانون رقم ( ) لسنة
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع علي الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، وتعديلاته،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يُستبدل بنصي المادتين (168) و (169) فقرة أولى من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976النصان الآتيان :

مادة (168) :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين و بالغرامة التي لا تتجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمداً أخباراً كاذبة مع علمه بأنها من الممكن أن تحدث ضرراً بالأمن الوطني او بالنظام العام أو بالصحة العامة، متى ترتب على ذلك حدوث الضرر .

ويشترط في الأخبار الكاذبة والمتعلقة بإحداث الضرر بالأمن الوطني والمنصوص عليها في الفقرة السابقة أن تكون تحريضاً على العنف , أو من شأنها أن تحرض على العنف , وعلى أن يكون بينها وبين حدوث ذلك العنف أو احتمالية حدوثه رابط مباشر .

مادة (169) فقرة أولى :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تتجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية محررات أو أوراقا أو صوراً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كان من شأنها اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة .

المادة الثانية

تُضاف إلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976مادة جديدة برقم (69) مكرراً نصها الآتي:

تُفسر القيود الواردة على الحق في حرية التعبير في هذا القانون أو في أي قانون آخر في الإطار الضروري اللازم لمجتمع ديمقراطي، ويعد عذراً معفياً من العقاب ممارسة الحق في حرية التعبير في هذا الإطار.

المادة الثالثة

تُلغى المادتين (134) مكرراً و(174) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976.

المادة الرابعة

علي رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Law No.( ) of 2011

For referring a law project aimed at amending some provisions of the Penal Code promulgated
by Article No.15 of 1976 to the Council of Representatives

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, the King of Bahrain,

Having examined the Constitution, specifically articles (C/33,

A/35 and 81), And the attached law project,

And upon a presentation by the Prime Minister,

We decided the following:

Article 1

The Prime Minister refers to the Council of Representatives the Law No. ( ) of the year ( ) for amending some provisions of the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976, attached to this decree.

Article 2:

This decree is effective from the date of its issuance

King of Bahrain
Hamad Bin Isa Al Khalifa

Prime Minister
Khalifa Bin Salman Al Khalifa

Issued in the Riffa Palace

Date:

Law project No. ( ) of the year ( )

For amending some provisions of the Penal Code promulgated by Law Decree

No.15 of 1976 We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of Bahrain,

Having examined the Constitution,

And the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976 and its amendments,

The Shura Council and the Council of Representatives adopted the following law, and we ratified it and published it:

Article 1:

Texts of articles (168) and (169) paragraph 1 of the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976 shall be replaced by the following tests:

Article 168:

Imprisonment for a period of no more than two years and a fine not exceeding BD 200 or either penalty shall be the punishment for any person who deliberately disseminates false reports, statements or rumors, knowing they can cause damage to public security, public order, or public health and consequently the damage occurs.

The false reports causing damages to the national security and cited in the previous paragraph need to be an incitement for violence or could incite violence or could have a relation with violence.

Article (169) paragraph 1:

A punishment of imprisonment for a period of no more than two years and a fine not exceeding BD 200, or either penalty, shall be inflicted upon any person who publishes by any method of publication untrue reports, falsified or forged documents or falsely attributed to other persons

should they undermine the public peace or cause damage to the country's supreme interest or to the State's creditworthiness.

Article 2

A new article (69 bis) with the following text shall be added to the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976:

Restraints on the liberty of expression in this law or any other law are explained in the context needed for a democratic community. The practice of the liberty of expression in this frame is exempted from sanctions.

Article 3

Articles (134 bis) and (174) need to be eliminated from the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976

Article 4

The Prime Minister and ministers- each in his specialization- shall implement provisions of this law effective the next day following its publication in the Official Gazette.

قانون رقم ( ) لسنة 2012

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 ،

المعدل بالقانون رقم (41) لسنة 2005،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تستبدل بنصوص المواد (115)، (214)، (234) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، النصوص الآتية:

مادة (115):

يقوم عضو النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر سماعهم، ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة أحد أفراد السلطة العامة ، على أن يبين في التكليف استدعائهم كشهود والواقعة المراد الشهادة بشأنها، وله أن يسمع شهادة أي شاهد يحضر من تلقاء نفسه، وفي هذه الحالة يثبت ذلك في المحضر.

مادة (214):

يجب أن تكون الجلسة علنية، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام، أو محافظة على الآداب، أو لدواعي حماية المجني عليهم أو الشهود، أو من يدلي بمعلومات في الدعوى؛ أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع فئات معينه من الحضور فيها.

مادة (234):

تطبق فيما يختص بالشهود أحكام المواد (88) و(2/116) ومن (117) حتى (122) و (127)، (127 مكرراً) من هذا القانون.

المادة الثانية

تُضاف فقرة أخيرة إلى المادة (1) وفقرة ثالثة إلى المادة (82) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، كما تُضاف إلى هذا القانون مواد جديدة بأرقام (127مكرراً) و(223 مكرراً) و (223 مكرراً (أ)) نصوصها الآتية:

مادة (1) فقرة أخيرة:

كما تسري أحكام هذا القانون خلال إعلان حالة السلامة الوطنية.

مادة (82) فقرة ثالثة:

ومع ذلك يجوز للنيابة العامة تسجيل كافة وقائع ومجريات التحقيق صوتياً ومرئياً بما في ذلك استجواب المتهم وشهادة الشهود، ولها إن تعذر حضور شاهد إن توافرت بشأنه ظروف توجب حمايته لاعتبارات تقدرها، أن تلجأ إلى استعمال وسائل التقنية الحديثة في سماع وتسجيل شهادته.

مادة (127 مكرراً):

للنيابة العامة، بناء على طلب المجني عليهم أو الشهود أو من يدلون بمعلومات في الدعوى، ولاعتبارات مقبولة تتعلق بسلامتهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم، أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم مما قد يتهددهم من مخاطر بسبب أو بمناسبة الإدلاء بالشهادة أو المعلومات، ولها في ذلك أن تأمر بموافقة المجني عليهم أو الشهود أو الأشخاص المتعين حمايتهم اتخاذ كل أو بعض التدابير التالية إلى حين زوال الخطر:

1- تغيير محل الإقامة.
2- تغيير الهوية.
3- حظر إفشاء أي معلومات تتعلق بالهوية وأماكن وجود الأشخاص المتعين حمايتهم، ومحال إقامتهم، أو وضع قيود على تداول بعض هذه المعلومات.

وفي حالة اتخاذ أي من التدابير المبينة بالفقرة السابقة، يثبت في التحقيق موجز بمضمون الشهادة أو المعلومات دون تصريح بمصدرها الحقيقي إلى حين زوال الظروف التي دعت إلا اتخاذ تلك التدابير، أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وصدور إذن منها بالكشف عن هوية المصدر.

مادة (223 مكرراً):

مع مراعاة أحكام المواد (220)، (221)، (222)، (223) من هذا القانون، يجوز للمحكمة أن تلجأ في سماع الشهود ومن لديه معلومات في الدعوى إلى استعمال وسائل التقنية الحديثة السمعية والبصرية، سواء كان ذلك بالنقل الأثيري إليها خلال انعقاد الجلسة أو بعرض تسجيل للشهادة، وذلك وفقا لما تقدره المحكمة من الاعتبارات الآتية:

1- وجود الشاهد خارج البلاد ويتعذر أو يصعب حضوره أو يخشى تأخره بما يترتب عليه تعطيل السير في الدعوى والفصل فيها.
2- قيام مانع أدبي مقبول لدى الشاهد من المثول بشخصه في الجلسة لما قد ينجم عن ذلك من مضار نفسية أو اجتماعية مرجعها طبيعة الجريمة أو العلاقة القائمة فيما بين الشاهد والمتهم.
3- توقع تعرض الشاهد للإيذاء أو الخشية من ذلك، أو تحقق ظروف توجب حمايته.
4- توافر الأعذار المشار إليها بالمادة (231) من هذا القانون.

مادة (223 مكرراً (أ)):

في حالة نقل الشهادة أثيرياً أو تسجيلها يجب أن يكون الإدلاء بالشهادة في حضور من تكلفه المحكمة من القضاء أو أعضاء النيابة العامة وفي أماكن مناسبة للتحقيق، وعليه إعداد محضر بما اتخذه من إجراءات بناء على تكليف المحكمة، يثبت فيه ظروف ومكان الإدلاء بالشهادة وموجزا بمضمونها ويصدق عليه بعد توقيع الشاهد؟، ويودع المحضر وتسجيل الشهادة ملف الدعوى.

وإذا كان الإدلاء بالشهادة من الخارج، فيتبع في ذلك طريق الإنابة للتنسيق مع الجهة القضائية بالدولة التي يتواجد بها الشاهد لتكليف من تراه من أعضائها بالإشراف على بث الشهادة في الجلسة المحددة، وذلك بحضور من تكلفه المحكمة من القضاة أو أعضاء النيابة العامة إذا رأت ذلك.

المادة الثالثة

تستبدل عبارة (سماع الشهود وإجراءات حمايتهم) بعبارة (سماع الشهود) في عنوان الفرع الخامس من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، وعبارة (الأدلة وسماع الشهود وحمايتهم) بعبارة (الشهود والأدلة الأخرى) في عنوان الفصل السادس من الباب الثاني من الكتاب الثالث من ذات القانون.

المادة الرابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Law No. (-----) of 2012

Amending some provisions of Criminal Procedure Code issued as per Decree No. 46 of 2002

I, Hamad bin Isa al-Khalifa in my capacity as Bahrain's King,

Upon reviewing the Constitution and,

Criminal Procedure Code issued as per Decree No. 46 of 2002 and amended by Law No. 41 of 2005,

Ratified and issued the following law passed by Shura Council and the House of Representatives.

Article I

The text of Articles 115, 214 and 234 in Criminal Procedure Code issued as per Decree No. 46 of 2002 shall be replaced with the following:

Article 115:

The public prosecutor shall notify the witnesses determined to be summoned via a member of the public authority. He shall clarify that he summons them as witnesses and the incident about which he will ask. He may listen to the testimony of any witness who appears before him, without being summoned provided that he mentions this in the report.

Article 214:

The hearing shall be public. However, the court may order a secret hearing or keep part of the hearing as secret due to any considerations related to the public order, morals or the protection of victims, witnesses or anyone reporting information with regard to the legal action.

Article 234:

The provisions of Articles 88, 116 (2), 117, 122, 127 and Repeated Article 127 of this law shall be applied to witnesses.

Article II

A final section shall be added to Article 1 and a third section to Article 82 of Criminal Procedure Code issued as per Decree No. 46 of 2002. Also, Repeated Articles No. 127, 223 and 223 (a) shall be added to the code as follows:

Final section of Article 1:

The provisions of this law shall be applied even during the State of National Safety.

Third section of Article 82:

The public prosecution may keep an audio-visual record of all investigations including the process of questioning the accused and the testimony of the witnesses. Also, it may use modern technology to listen and record the testimony of a witness that is not able to attend the investigations for certain considerations related to his/her safety.

Repeated Article 127:

The public prosecution, at the request of the victims, the witnesses or those who report any information related to the legal action and due to acceptable considerations related to their safety and the safety of those who have direct contact with them, may take the necessary actions to protect them from the risks arising from, or due to, delivering a testimony or reporting

information about the legal action. Also, it may take the following procedures or some of them at the consent of the victims, the witnesses or the persons to be protected till risks are over:

1. Changing place of residence
2. Changing ID
3. Prohibiting disclosure of any information related to their IDs, address and the places where they go or imposing restrictions on circulating some information.

In case any of the above measures is adopted, a brief on the content of the testimony or the information shall be attached to the investigations without revealing its real source until the conditions requiring the above measures are over, or referring the legal action to the competent court and receiving its instructions to unveil the identity of the source.

Repeated Article 223:

Without prejudice to the provisions of Articles 220, 221, 222 and 223 of this law, the court may use modern technology of audio-visual means while listening to the live or recorded testimony of the witnesses, according to the following considerations:

1. The witness is abroad and s/he cannot appear before the court or s/he may be late in appearing before the court; the matter which may delay deciding the action.
2. The witness has moral restrictions hindering him/her from appearing before the court due to any psychological or social harm that may result from the nature of the crime or the relation between the witness and the accused.
3. The witness may be exposed to abuse or have concerns over this or certain circumstances requiring his/her protection.
4. The existence of the excuses referred to in Article 231 of this law.

Repeated Article 223 (a):

Live or recorded testimony shall be delivered in the presence of the concerned judges or the members of the public prosecution in a place, which is appropriate for investigations. The concerned judges or the members of the public prosecution shall prepare a report on the procedures, which they take, as per the order of the court. The report shall mention the circumstances surrounding the testimony, the place of delivering the testimony and a brief on its content. The report shall be ratified upon the signature of the witness. The report and the record of the testimony shall be attached to the file of the legal action.

If the testimony is delivered from another country, coordination shall be made with the jurisdiction of the country where the witness is available. Also, the court may assign any of its members to supervise the delivery of the testimony during a certain hearing in the presence of the concerned judges or the members of the public prosecution, as the court deems necessary.

Article III

The phrase “listening to witnesses” shall substitute for the phrase “listening to witnesses and procedures for protecting them” in the title of Section 5, Part 2, Volume 2 of the Criminal Procedure Code issued as per Decree No. 46 of 2002. Also, the phrase “witnesses and other pieces of evidence” shall substitute for the phrase “pieces of evidence, listening to witnesses and their protection” in the title of Chapter 6, Part 2, Volume 3 of the same law.

Article IV

The prime minister and the ministers, in their respective areas of competence, shall implement this law, effective the next day following its publication in the official newspaper.

قانون رقم ( ) لسنة 2012

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 ،

المعدل بالقانون رقم (41) لسنة 2005،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يضاف إلى الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 مادة جديدة برقم (22 مكرراً) ، كما يُضاف إلى الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الثاني من ذات القانون تحت عنوان " القبض على المتهم " مادة جديدة برقم (64 مكرراً)، نصهما الآتي:

مادة (22 مكرراً):

يجوز لمن يدعى تعرضه للانتقام بسبب سابقة إدعائه بتعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أن يدعي بحقوق مدنية قبل المتهم أثناء جمع الاستدلالات أو مباشرة التحقيق أو أمام المحكمة المنظور أمامها

الدعوى الجنائية في أية حالة تكون عليها حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة، وذلك إذا ما شكل الانتقام جريمة.

وفي حالة اتخاذ الانتقام شكلا غير معاقب عليه جنائيا يكون الاختصاص للمحاكم المدنية.

مادة (64 مكررا):

تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل أثناء إعلان حالة السلامة الوطنية.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Law No. ( ) of 2012

For amending some provisions of the Criminal Procedure Law promulgated by Law Decree No.46 of 2002

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of Bahrain,

Having examined the Constitution,

And the Criminal Procedure Law promulgated by Law Decree No.46 of 2001, amended with Law No.41 of 2005,

The Shura Council and the Council of Representatives adopted the following law, and we ratified it and published it:

Article 1

The new article No. (22 bis) shall be added to the second part of the first book of the Criminal Procedure Law promulgated by Law Decree No.46 of 2002. Another new article No. (64 bis) shall also be added to the third chapter of the first part of book 2 of the same law under the title "arrest of the accused". Following are the texts of the two new articles:

Article 22 (bis):

Anyone who claims having been subjected to revenge for filing lawsuits related to torture, mistreatment, inhumane or humiliating treatment shall be entitled to claim civil rights against the accused in the course of collection of evidence, conducting the investigation or before the Court that hears the criminal action in any state it may be until the issue of a decision to close the stage of filing pleadings, if revenge was considered a crime.

In case the revenge took a dimension that cannot be sanctioned by law, the matter becomes the specialization of civil courts.

Article (64 bis):

Provisions stipulated by this chapter shall be applied during the announcement of a state of national security.

Article 2

The Prime Minister and ministers- each in his specialization- shall implement provisions of this law effective the next day following its publication in the Official Gazette.

مذكرة هيئة التشريع والإفتاء القانوني

بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية

الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002

تنفيذاً للتوصية رقم (1718) الصادرة عن اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي تضمنت " سريان أحكام قانون الإجراءات الجنائية عند توقيف الأشخاص حتى عند إعلان حالة السلامة الوطنية ، والتوصية رقم (1719) والمتضمنة أن يوفر التشريع وسيلة تعويض لأي شخص يدعي تعرضه للانتقام بسبب رفعه دعوى بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وبناء على توجيهات معالي وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف؛ فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق.

ويتكون المشروع من مادتين: تناولت الأولى إضافة مادة جديدة إلى الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 برقم (22 مكرراً) تعطي الحق لمن يدعى تعرضه للانتقام بسبب سابقة إدعائه بتعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة أن يدعي بحقوق مدنية قبل المتهم أثناء جمع الاستدلالات أو مباشرة التحقيق أو أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة تكون عليها حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة وذلك كله إذا ما شكل الانتقام جريمة، كما تضمنت الفقرة الثانية من ذات المادة أنه في حالة اتخاذ الانتقام شكلا غير معاقب عليه جنائيا يكون الاختصاص للمحاكم المدنية.

كما تضمن المشروع إضافة مادة جديدة إلى نهاية الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الثاني من ذات القانون تحت عنوان " القبض على المتهم " برقم (64 مكرراً)، تقضي بسريان الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل والمتعلقة بضمانات القبض على المتهم وذلك أثناء إعلان حالة السلامة الوطنية، أما المادة الثانية فقد جاءت تنفيذية.

والله الموفق،

هيئة التشريع والإفتاء القانوني

العدد: 3037 - الخميس 2 فبراير 2012

مرسوم رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢
بشأن نظام عمل الصندوق الوطني لتعويض المتضررين

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين،

وعلى تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وعلى الأخص البندين (ي، ك) من التوصية رقم (١٧٢٢) الواردة في تقرير اللجنة،

وبناءً على عرض وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض النص خلاف ذلك:

القانون: المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين.

الوزارة: الوزارة المختصة بحقوق الإنسان.

الوزير: الوزير المختص بحقوق الإنسان.

الصندوق: الصندوق الوطني لتعويض المتضررين المنشأ بموجب القانون.

اللجنة: لجنة إدارة الصندوق.

المادة (٢)

تُنشأ لجنة تُسمى " لجنة إدارة الصندوق الوطني لتعويض للمتضررين " تختص بإدارة الصندوق، وتتولى النظر في طلبات التعويض المقدمة إليها وصرف التعويض للضحايا طبقاً لأحكام القانون.

المادة (٣)

تُشكل اللجنة من خمسة أعضاء، على أن يكون عضوان منهم من القضاة يصدر بندبهما قرار من المجلس الأعلى للقضاء بناء على طلب الوزير، وثلاثة أعضاء ممن يشهد لهم بالاستقلالية والموضوعية والكفاءة والنزاهة، على أن يكون عضوان منهم من مؤسسات المجتمع المدني وعضو عن الحكومة يصدر بتسميتهم قرار من الوزير، ويباشر أعضاء اللجنة مهامهم بصفة شخصية وعلى أساس تطوعي.

الجريدة الرسمية 9
العدد: 3037 - الخميس 2 فبراير 2012

ويختار الأعضاء من بينهم رئيساً للجنة ونائباً له يحل محل الرئيس في حالة غيابه أو قيام مانع لديه، ويتولى الرئيس مسئولية تنسيق عمل اللجنة. وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ولا يجوز لعضو اللجنة أن يشترك في نظر أية طلبات تعويض تكون له فيها أو لزوجه أو لأولاده أو لأحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة أو المشمولين بولايته أو قوامته مصلحة شخصية.

المادة (٤)

يجوز استبدال أي من أعضاء اللجنة إذا أخل بأداء مهمته، أو أصبح غير قادر على القيام بها بسبب المرض، أو صدر ضده حكم قضائي نهائي في إحدى الجرائم، وذلك كله بذات الأداة والكيفية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (٣) من هذا المرسوم، وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه.

المادة (٥)

تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها، على أن تتضمن مواعيد البت في طلبات التعويض وكيفية إبلاغ قراراتها.

ويكون للجنة جهاز إداري معاون يتكون من عدد كاف من الموظفين يندبهم الوزير.

المادة (٦)

يجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء المؤهلين لمساعدتها في أعمالها.

المادة (٧)

يقدم طلب التعويض إلى اللجنة كتابةً من أي من المتضررين المنصوص عليهم بالمادة الثالثة من القانون أو من ينوب عنهم قانونا، مرفقا به نسخة رسمية من الحكم الجنائي النهائي الصادر من المحكمة المختصة بإدانة مرتكب الفعل الذي سبب الضرر على أن يتضمن الطلب:

أ- اسم مقدم الطلب وعنوانه وصفته.

ب- وصف للأضرار المادية أو المعنوية أو الجسدية الواقعة على صاحب الشأن.

ج- مقدار وشكل التعويض المطلوب.

المادة (٨)

تقدم طلبات التعويض إلى اللجنة بشكل فردي أو جماعي، ويجوز للجنة أن تنظر الطلبات المتعددة بشكل جماعي متى اشتركت في الموضوع.

ويجوز للجنة أن تقرر تعويضاً جماعياً إذا كانت المطالبة تتعلق بعدة أشخاص.

المادة (٩)

يجوز للجنة أن تكلف مقدم الطلب بتقديم معلومات إضافية بشكل مكتوب أو شفوي أو بتقديم مستندات، ولها سماع الشهود.

المادة (١٠)

يجب على اللجنة أن تقرر ما إذا كان صاحب الشأن يُعد من الفئات المحددة بالمادة الثالثة من القانون من عدمه، كما يجب عليها أن تأخذ في اعتبارها لدى تحديد طبيعة ومقدار التعويض العوامل التالية، كلما كان ذلك ملائماً:

أ- طبيعة الجريمة الواقعة على الضحية.

ب- مقدار الضرر المادي أو المعنوي أو الجسدي الذي لحق بالضحية.

ج- ما فات الضحية من كسب، وما لحقها من خسارة مادية.

د. التكاليف اللازمة للحصول على مساعدة قانونية أو أمانة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية، والتأهيل النفسي والاجتماعي.

هـ. أية تعويضات سبق منحها للضحية.

و. عدد الضحايا حال تعددهم.

المادة (١١)

يجوز للجنة أن تقرر أيا من وسائل التعويض كالاسترداد أو التعويض المالي أو إعادة التأهيل أو الترضية وضمان عدم التكرار، بحسب الاقتضاء، كلما كان ذلك ملائماً.

المادة (١٢)

على اللجنة في إطار تقدير التعويض أن تلجأ إلى القواعد القانونية ذات الصلة والاسترشاد باتجاهات المحاكم في هذا الشأن.

المادة (١٣)

تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق، فإن تعذر ذلك فبالأغلبية. وتكون اجتماعاتها غير علنية من أجل حماية الضحايا والشهود واحتراماً لسرية المعلومات، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك.

ويجب على اللجنة أن تفصل في طلبات التعويض في وقت معقول.

الجريدة الرسمية
العدد: 3037 - الخميس 2 فبراير 2012

المادة (١٤)

تلتزم اللجنة بتقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الوزارة، وتقوم الوزارة بنشر ملخص له على موقعها الإلكتروني وذلك بمراعاة احترام سرية المعلومات الواردة به عن الضحايا.

المادة (١٥)

على وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية
د. فاطمة بنت محمد البلوشي

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٣ ربيع الأول ١٤٣٣هـ
الموافق: ٢٦ ينـــاير ٢٠١٢م

8 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

Decree No.13 for 2012

On the regulation of the National Fund for Compensation of Incidents-Affected Victims

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain, having reviewed the constitution, decree law No. (30) for 2011 with respect to establishment of a National Fund for Compensation of Incidents-Affected Victims, the report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry especially articles (j, k) of recommendation No. (1722) included in the commission's report, and upon submission of the Minister of Human Rights and Social Developments and with the approval of the Council of Ministers,

Hereby decree the following:

Article(1)

In applying the provisions of this Decree, the words and expressions shall have the meanings shown opposite them unless deemed otherwise by context thereof.

Law: The Decree-by-Law No. (30) for the year 2011 creating the National Fund for Compensation to Incidents-Affected Victims.

Ministry: The Ministry of Human Rights.

The Minister: The Minister of Human Rights.

The Fund: The National Fund for Compensation to Incidents-Affected Victims created by law.

The Committee: The Fund's management committee.

Article (2)

A committee to be known as the "management committee of the National Fund for Compensation to Incidents-Affected Victims" shall be created to assume the fund's management, to deal with the applications submitted to it and to defray compensations to victims in compliance with the provisions of the law.

Article (3)

The committee comprises five members two of whom should be magistrates to be appointed upon a resolution of the Supreme Judiciary Council upon a request from the Minister and three members who should be well-known for their independence, subjectivity, efficacy and integrity, provided that two of them should be appointed from civil society organizations and one member from the government who shall be named upon a resolution of the Minister. The committee members shall assume their duties in their personal capacity and on voluntary basis.

9 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

Members of the committee shall elect one of them as Chairman of the committee and another as Vice Chairman to replace the chairman in his absence or if anything prevents the chairman from carrying out his duties.
The chairman shall assume coordinative responsibly for the committee's business. The tenure of membership shall be four years renewable for only term.

A member of the committee may not partake in considering any applications for compensation in which she/he, her/his spouse or children or any of her/his relatives or in-laws up-to the fourth degree or who are her/his own dependents, or under her/his guardianship have any personal interest.

Article (4)

A member of the committee could be replaced if she/he violates any of her/his duties, or becomes incapable of carrying out his duties because of ailment, or whenever a final judicial verdict has been issued against her/him in any crime, all of that, in the same instrument and manner stipulated in the first paragraph of article (3) of this Decree. The tenure of a successor shall be complementary to that of her/his predecessor.

Article (5)

The committee shall setup a regulatory code which organizes its own work provided that it includes the timing for considering applications for compensatiosn and how to report its decisions. The committee shall have its own sufficient assisting administrative staff members to be deputized by the Minister.

Article (6)

The committee may seek assistance from any qualified expert it deems appropriate to help the committee in its duties.

Article (7)

An application for compensation shall be submitted to the committee in writing from any victim or affected person as stipulated in article (3) of the Law or her/his legal attorney, accompanied with an official copy of a final court verdict issued from a competent court convicting those involved in the act which resulted in the damage, provided that an application shall include the following:-

a- Name, address and capacity of the applicant.
b- Description of material, moral or physical damages sustained by applicant.
c- Amount and form of required compensation.

10 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

Article (8)

Applications for compensation may be submitted to the committee either separately or collectively. The committee shall consider multiple applications in one batch whenever they shared the same subject.
The committee may decide on a collective compensation whenever a claim is related to a group of persons.

Article (9)

The committee may demand applicants to provide additional written or oral information or to submit documents and may hear witnesses' testimony.

Article (10)

The committee shall decide whether an applicant is deemed as one of the categories specified in article (3) of the Law or not. The committee shall take into account the following factors regarding nature and amount of compensation, whichever may be appropriate:

a- The nature of crime sustained by a victim.
b- The amount of material, moral or physical damage sustained by a victim.
c- The amount of lost income and material loss sustained by a victim.
d- The necessary costs in order to obtain legal assistance, venire experts, medication and medical services, psychiatric and sociological rehabilitation.
e- Any compensation which had earlier been granted to the victim; and,
f- The number of victims whenever they are numerous.

Article (11)

The committee may decide on any means for compensation such as refunding or financial compensation, rehabilitation, pleasantries, ensure non-recurrence, according to exigencies, whichever may be appropriate.

Article (12)

The committee may, in order to evaluate the compensation, resort to the relevant legal rules and seek courts' opinion in this respect.

Article (13)

The committee shall pass its resolutions unanimously, and whenever this becomes impossible, by majority. The committee's meetings may not be held in public in order to protect victims and witnesses and to respect confidentiality of information, unless the committee has decided otherwise.
The committee shall decide on applications for compensation within a reasonable duration.

11 Official Gazette

Issue: 3037-Thursday, February 2, 2012

Article (14)

The committee shall be bound to submit an annual report on its business to the Ministry. The Ministry shall post an abstract of the committee's annual report on its website whilst observant to respecting confidentiality of information pertaining to the victims included in the report.

Article (15)

The Minister of Human Rights and Social Development shall implement this Decree enforceable as from the day following its publication on the Official Gazette.

Hamad Bin Isa Al Khalifa

King of the Kingdom of Bahrain

Prime Minister

Khalifa Bin Salman Al Khalifa

Minister of Human Rights and Social Development

Dr.Fatima al-Balooshi

Issued at Riffa Palace

On: Rabi I 3, 1433 Hijri

Corresponding to: January 26, 2012

Decree No.30 of 2011

On the establishment of a National Fund for the Compensation of Victims

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of Bahrain

Having examined the Constitution,

And the Civil and Commercial Procedures Law promulgated by Decree No.12 of 1971 and its amendments,

And the Decree No.18 of 1973 on Public Gatherings, Meetings, and Demonstrations, amended by Law No.32 of 2006,

And the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976, and its amendments,

And the Public Security Forces (PSF) Law promulgated by Law Decree No.3 of 1982 and its amendments,

And the Civil Code promulgated by Law Decree No.19 of 2011,

And the Criminal Procedure Law promulgated by Decree No.46 of 2002 and amended by Law No.41 of 2005,

And Law No.56 of 2006 approving Bahrain's joining of the International Covenant on Civil and Political Rights,

And the decision of the UN General Assembly No.147/60 issued on 16/12/2005,

And upon the presentation of the Prime Minister,

And after the Cabinet's approval,

We decided the following:

Article 1:

The National Fund for the Compensation of Victims shall be established; it enjoys an independent personality and specializes in paying compensations for beneficiaries cited by Article 3 of this decree, and will be referred to as (The Fund).

The Fund is subjected to the Minister of Human Rights and Social Development, or any other minister named by a decree and referred to as (The Minister).

Article 2

The Fund aims at providing compensations to entitled victims; its provisions comply with the basic and prescriptive principles related to the rights to remedies and reparation for victims of gross violations of international human rights law and serious violations of international humanitarian law, indicted by the UN General Assembly Decision No.147/60 on December 16, 2005.

Article 3

The following categories of victims are allowed to resort to the Fund to claim compensations for the violent events that occurred in February and March 2011 in Bahrain or other similar events that occurred after this date:

1) Any person inflicted with material, moral or physical damages caused by officers from the Public Security Forces (PSF) or governmental employees.

2) Any member of the Public Security Forces (PSF) or any governmental employee inflicted with material, moral or physical damages caused by any person during his duty or due to the accomplishment of his tasks.

3) Any other person inflicted with material, moral or physical damages because of these events or due to his interference in helping victims in their crises or to prevent them from being hurt.

The categories of beneficiaries cited above include victims, their relatives until the fourth degree, or people supporting them. All other categories are excluded and cannot resort to the Fund for compensations.

The payment of compensations conditions the issuance of a final criminal verdict from court convicting the party responsible of the act.

Article 4

Stipulations cited in this law don't affect the rights of victims to compensations in compliance with the public rules acknowledged in effective laws

Article 5

The Fund enjoys an independent budget, and its resources comprise of the following:

1) Financial credits dedicated to the Fund within the public budget
2) Money sums collected by the Fund from referring to parties responsible of the damage
3) Donations, grants received by the Fund and approved by the Minister
4) Investment revenues of the Fund's money

Article 7

The Fund must report its contributions in paying compensations to the party that caused the damage.

Article 8

Without prejudice of Article 1 of this law, a decree defines the work mechanisms of the Fund and nominates the party that assumes the management of its affairs, the roof of compensations according to each case, and the measures and restraints for the claiming/payment of compensations.

Article 9

The Prime Minister and ministers- each in his specialization- shall implement this law. It is effective from the second day of its publication at the Official Gazette

King of Bahrain

Hamad Bin Isa Al Khalifa

Prime Minister

Khalifa Bin Salman Al khalifa

Issued in the Riffa Palace

Date: 22 Shawal 1432 H (20 September 2011)

قانون رقم ( ) لسنة 2012

بتعديل بعض أحكام قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1982

نحن حمد بن عيسى آل خليفة. ملك مملكة البحرين،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، وتعديلاته،

وعلى قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1982، وتعديلاته،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، المعدل بالقانون رقم (41) لسنة 2005،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تُضاف فقرة أخيرة إلى المادة (81) من قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1982, نصها الآتي:

مادة (81) فقرة أخيرة:

واستثناءً من الأحكام السابقة، لا تعتبر الجرائم المتعلقة بحالات الإدعاء بالتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة أو الوفاة المرتبطة بها، من الجرائم العسكرية.

المادة الثانية

تُضاف عبارة (بمراعاة ما نصت عليه المادة (81) من هذا القانون) إلى صدر المادة (87) من قانون قوات الأمن العام الصادر بالمرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1982.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Law No. ( ) of 2012

For amending some provisions of the Public Security Forces (PSF) Law promulgated by Law Decree No.3 of 1982

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, the King of Bahrain,

Having examined the Constitution,

And the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976 and its amendments,

And the Public Security Forces (PSF) Law promulgated by Law Decree No.3 of 1982 and its amendments,

And the Criminal Procedure Law promulgated by Decree No.46 of 2002, amended by Law No.41 of 2005,

The Shura Council and the Council of Representatives adopted the following law, and we ratified it and published it:

Article 1:

A last paragraph will be added to article (81) of the Public Security Forces (PSF) Law promulgated by Law Decree No.3 of 1982, and following is its text:

Article (81) the last paragraph:

As an exception to the previous provisions, crimes related to torture allegations, inhumane treatment, crimes against dignity and deaths related to these crimes shall not be considered military crimes.

Article 2:

The expression (considering Article 81 of this law) shall be added to Article (87) of the Public Security Forces (PSF) Law promulgated by Law Decree No.3 of 1982.

Article 3:

The Prime Minister and ministers - each in his specialization - shall implement provisions of this law, effective the next day following its publication in the Official Gazette.

قانون رقم ( ) لسنة

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون (15) لسنة 1976

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، وتعديلاته،

وعلى القانون رقم (56) لسنة 2006 بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى الأخص المادة (7) من العهد الدولي ،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يُستبدل بنص المادتين (208)، (232) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 النصان الآتيان:

مادة (208)

يُعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص مُكلف بخدمة عامة ألحق عمدا ألماً شديداً أو معاناةً شديدةً، سواء بدنيا أو عقليا، بشخص يحتجزه أو تحت سيطرته بغرض الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص آخر، أو تخويفه أو إكراهه هو أو شخص آخر، أو لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز من أي نوع.

ويعاقب بالسجن كل موظف عام أو شخص مُكلف بخدمة عامة هدد شخص يحتجزه أو تحت سيطرته بأي من الأفعال المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو إذا ارتكبت هذه الأفعال من قبل طرف آخر بتحريض منه أو بموافقته أو بقبوله.

وتكون العقوبة السجن المؤبد عندما يؤدي التعذيب إلى موت المجني عليه.

ولا تطبق هذه المادة على حالات الألم أو المعاناة الناشئة عن أو المترتبة على أو الملازمة لإجراءات أو عقوبات قانونية.

ولا تسري مدة التقادم بشأن جرائم التعذيب المنصوص عليها بهذه المادة.

مادة (232)

يعاقب بالسجن كل شخص ألحق عمدا ألماً شديداً أو معاناةً شديدةً، سواء بدنياً أو عقليا، بشخص يحتجزه أو تحت سيطرته بغرض الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص آخر ، أو تخويفه أو إكراهه هو أو شخص آخر، أو لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز من أي نوع .

ويعاقب بالسجن كل شخص هدد شخصاً آخر يحتجزه أو تحت سيطرته بأي من الأفعال المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو إذا ارتكبت هذه الأفعال من قبل طرف آخر بتحريض منه، أو بموافقته أو بقبوله.

وتكون العقوبة السجن المؤبد عندما يؤدي التعذيب إلى موت المجني عليه.

ولا تسري مدة التقادم بشأن جرائم التعذيب المنصوص عليها بهذه المادة.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع

بتاريـخ:

الموافق:

Law No. ( ) of year

For amending some provisions of the Penal Code promulgated by Decree No.15 of 1976

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of Bahrain,

Having examined the Constitution,

And the Penal Code promulgated by Law Decree Np.15 of 1976 and its amendments,

And Law No.56 of 2006 approving Bahrain's joining of the International Covenant on Civil and Political Rights, specifically article (7) of this covenant,

The Shura Council and the Council of Representatives adopted the following law, and we ratified it and published it:

Article 1:

The texts of articles (208) and (232) of the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 196 shall be replaced with the following texts:

Article (208)

A prison sentence shall be the penalty for every civil servant or officer entrusted with a public service who causes severe pain or sufferings, physically or morally, either personally or through a third party, to a prisoner or a detainee to get from him information or confessions or to penalize him for something he has committed or he is accused of having committed. The same sanction is applied for the intimidation or coercion.

A prison sentence shall be the penalty for every civil servant or officer entrusted with a public service who threatens, either personally or through a third party with his full consent, a prisoner or a detainee for any of the causes cited in the first paragraph.

The penalty shall be life imprisonment should the use of torture or force lead to death.

This article shall not be applied on cases of pain and suffering caused by, resulting from or accompanying legal procedures or sanctions.

The obsolescence period shall not be applied for torture crimes cited by the article.

Article 232

A prison sentence shall be the penalty for every person who causes severe pain or sufferings, physically or morally, either personally or through a third party, to a prisoner or a detainee to get from him information or confessions or to penalize him for something he has committed or he is accused of having committed. The same sanction is applied for the intimidation or coercion.

A prison sentence shall be the penalty for every person who threatens, either personally or through a third party with his full consent, a prisoner or a detainee for any of the causes cited in the first paragraph.

The penalty shall be life imprisonment should the use of torture or force lead to death.

This article shall not be applied on cases of pain and suffering caused by, resulting from or accompanying legal procedures or sanctions.

Article 3

The Prime Minister and ministers- each in his specialization- shall implement provisions of this law effective the next day following its publication in the Official Gazette.

King of Bahrain

Hamad Bin Isa Al Khalifa

Issued at the Riffa Palace

Date:

قانون رقم ( ) لسنة 2012

بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة (363) من قانون العقوبات

الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، وتعديلاته،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يُستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (363) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 النص الآتي:

مادة (363) الفقرة الأخيرة:

وإذا كان التهديد، بأية وسيلة كانت، مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر، بما في ذلك إثناء الشخص أو التأثير على شهادته أو على أقواله في دعوى منظورة أمام سلطة التحقيق أو المحكمة، عد ذلك ظرفاً مشدداً.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Law No. ( ) of 2012

For the amendment of the last paragraph of Article (363) of the Penal Code

Promulgated by Law Decree No.15 of 1976

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, the King of Bahrain,

Having examined the Constitution,

And the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976 and its amendments,

The Shura Council and the Council of Representatives adopted the following law, and we ratified it and published it:

Article 1:

The last paragraph of Article (363) of the Penal Code promulgated by Law Decree No.15 of 1976 shall be replaced with the following text:

Article (363) the last paragraph:

If the threat is accompanied by a request or instruction to carry out something, including the incitation of someone, or attempts to affect his testimony in some lawsuit examined by the investigation authority or the court, this shall be considered as an aggravating circumstance.

Article 2:

The Prime Minister and ministers - each in his specialization - shall implement provisions of this law, effective the next day following its publication in the Official Gazette.

مذكرة

بشأن مشروع قانون

بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

سبق أن صدر الأمر الملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ، ولمنح تلك المؤسسة الشخصية القانونية المستقلة، وتفعيلاً لمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ولمزيداً من الشفافية في تعيين أعضاء المؤسسة، ومنحها مزيداً من السلطات والاختصاصات المتعلقة بحقوق الإنسان ، فقد اقتضى الأمر أن تنشأ ويعاد تنظيمها بقانون .

لذا فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق ، ويتكون هذا المشروع من ستة عشرة مادة ، تضمنت المادة الأولى إنشاء المؤسسة وتسميتها وبيان الغرض من إنشائها ومقرها ومنحها الشخصية القانونية المستقلة ، أما المادة الثانية فتناولت تشكيل المؤسسة من رئيس ونائبين للرئيس واثني عشر عضواً سبعة منهم من النساء ، كما تناولت الصفات التي يجب توافرها في الأعضاء وطريقة اختيارهم ، والمادة الثالثة اشتملت على السلطات الممنوحة للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها ، والمادة الرابعة تناولت منح جلالة الملك وسلطات الدولة الدستورية حق إحالة ما يرونه من موضوعات تتصل باختصاصات المؤسسة لتقوم بدراستها وابداً الرأي فيها، أما المادة الخامسة فمنحت المؤسسة الحق في أن تطلب أية معلومات أو بيانات أو وثائق تراها لازمة لتحقيق أهدافها وألزمت أجهزة الدولة بالتعاون معها وإمدادها بما تطلبه ، كما بينت الحماية المقررة لمقر المؤسسة والأعضاء عند مباشرتهم لاختصاصاتهم .

وجاءت المادة السادسة محددة لاجتماعات المؤسسة ونصاب صحة الاجتماع وإصدار القرارات ، والسابعة تناولت قيام المؤسسة بتشكيل لجان دائمة من أعضائها وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية، والثامنة تضمنت تشكيل الجهاز الإداري للمؤسسة من أمانة عامة تعد بمثابة الجهاز التنفيذي للمؤسسة ، والتاسعة تضمنت طريقة تعيين أمين عام المؤسسة ، والعاشرة اشتملت على اختصاصات أمين عام المؤسسة ، أما المادة الحادية عشرة فتناولت إصدار اللائحة الداخلية للمؤسسة بقرار من رئيس المؤسسة بناءً على موافقة أغلبية أعضائها على أن تشتمل على الهيكل التنظيمي لها وتنظيم عملها واجتماعاتها وشئون العاملين فيها ، والثانية عشرة ألزمت المؤسسة وأعضائها والعاملين فيها بالمحافظة على سرية المعلومات والبيانات والوثائق ، والثالثة عشرة تناولت الموارد المالية للمؤسسة ، والرابعة عشرة تناولت التقرير الذي تضعه المؤسسة وما يجب أن يتضمنه من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان على أن يقدم هذا التقرير إلى الوزارة المعنية بحقوق الإنسان ويتم نشره على الموقع الالكتروني للمؤسسة، والمادة الخامسة عشرة تضمنت إلغاء الأمر الملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ ، أما المادة السادسة عشرة فقد جاءت تنفيذية .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة

بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩١ بشأن انضمام دولة البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في نوفمبر عام ١٩٨٩،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٤ بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى البروتوكولين الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال الملحقين باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل،

وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٦ بالتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان،

وعلى القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ بالموافقة على انضمام حكومة مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص،

وعلى الأمر ملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،

وأخذاً في الاعتبار مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والمصادق عليها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٣٤/٤٨)،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه

وأصدرناه:

المادة الأولى

تنشأ مؤسسة مستقلة تسمى "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" تتولى تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها، ويكون مقرها مدينة المنامة.

ويكون للمؤسسة الشخصية القانونية المستقلة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتمارس المؤسسة مهامها بحرية وحيادية واستقلالية.

المادة الثانية

أ. تشكل المؤسسة من رئيس ونائبين للرئيس واثني عشر عضواً من الشخصيات المشهود لها بالموضوعية والكفاءة والنزاهة وحسن الخلق والتفاني من أجل حقوق الإنسان، ويشترط في كل منهم ألا يكون قد سبق إدانته جنائياً بحكم نهائي، ويتم اختيارهم من بين الجهات الاستشارية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، والشخصيات المهتمة بمسائل حقوق الإنسان، على أن يكون سبعة منهم من النساء، وأن تضم في عضويتها ممثلين عن الأقليات ، ويجوز تعيين ممثلين عن الحكومة بالمؤسسة على ألا يشكلوا

غالبيــة أعضــائها ودون أن يكـون لهـم الحـق فـي التصـويت علـى قـرارات المؤسسة.

ب. يـتم تعيـين رئـيس ونـائبي وأعضـاء المؤسسـة عـن طريـق لجنـة تشـكل بـأمر ملكـي مـن مؤسسـات المجتمـع المـدني، وتقـوم اللجنـة خـلال ثلاثـة أشـهر مـن تـاريخ تشـكيلها بـالإعلان عـن عضـوية المؤسسـة وترشـيح رئـيس ونـائبي وأعضـاء المؤسسـة بعـد التشـاور مـع مختلـف المجموعـات بمـا فيهـا البرلمـان، ويصـدر بتعيـين أعضـاء المؤسسـة أمـر ملكـي لمـدة أربـع سـنوات قابلـة للتجديـد مـرة واحـدة، ويمـارس رئـيس المؤسسـة ونائبيـه والأعضـاء مهـامهم بصـفة شخصية.

ج. إذا خـلا مكـان أحـد أعضـاء المؤسسـة لأي سـبب، يعـين مـن يحـل محلـه مـن ذات الشخصـيات المنصـوص عليهـا فـي البنـد (أ) مـن هـذه المـادة وبـذات الأداة والطريقة المنصوص عليها في البند (ب) ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

د. لا يعفـى عضـو المؤسسـة مـن منصـبه قبـل انتهـاء مـدة عضـويته إلا بموجـب أمـر ملكـي بنـاءً علـى توصـية مـن المؤسسـة تصـدر بأغلبيـة كامـل عـدد أعضـائها، وذلـك فـي حالـة إخلالـه بواجبـات منصـبه أو عجـزه عـن حضـور أغلبيـة اجتماعـات المؤسسـة أو إصـابته بعجـز بـدني أو عقلـي أو عنـد إدانتـه جنائياً بحكم نهائي.

ه. يتمتـع أعضـاء ومـوظفي المؤسسـة بالحريـة التامـة والاسـتقلال فـي إطـار قيامهم بالاختصاصات المنوطة بهم.

و. تكـون مكافـأة رئـيس المؤسسـة ونائبيـه وأعضـاء المؤسسـة معادلـة لتلـك المقررة لشاغلي الوظائف العليا، ويصدر بتحديدها أمر ملكي.

المادة الثالثة

للمؤسسـة فـي سـبيل تحقيـق أهـدافها الحريـة فـي التعليـق علـى أيـة مسـألة متعلقـة بحقـوق الإنسـان وتنـاول أيـة حالـة مـن حـالات حقـوق الإنسـان بمـا تـراه مناسـباً ، وللمؤسسة ممارسة الاختصاصات التالية:

أ. دراسـة التشـريعات والـنظم المعمـول بهـا فـي المملكـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان والتوصـية بالتعـديلات التـي تراهـا مناسـبة ، خاصـة فيمـا يتعلـق باتسـاق هـذه

التشـريعات مـع التزامـات المملكـة الدوليـة بحقـوق الإنسـان، كمـا يكـون لهـا التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان.

ب. نشـر وتعزيـز ثقافـة الـوعي بـاحترام حقـوق الإنسـان ، وللمؤسسـة أن تقـرر التعاون مع الأجهزة المختصة بشئون التعليم والإعلام والتثقيف.

ج. التشجيع والمشاركة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لحقوق الإنسان.

د. تقـديم المقترحـات والتوصـيات إلـى الجهـات والسـلطات المختصـة فـي كـل مـا من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

هـ. تعزيـز التصـديق علـى المعاهـدات الدوليـة والإقليميـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان من خلال تقديم مقترحات وتوصيات للسلطات المختصة.

و. رصـد حـالات انتهاكـات حقـوق الإنسـان وتلقـي الشـكاوى المتعلقـة بهـا، وللمؤسسـة إجـراء التقصـي والاستفسـار الـلازم وإعـداد تقـارير بشـأن ملاحظاتها وتقديمها مع توصياتها إلى السلطات المختصة.

ز. تسـهيل التعـاون بـين الهيئـات الوطنيـة والمنظمـات الإقليميـة والدوليـة والمؤسسـات ذات الصـلة فـي البلـدان الأخـرى المعنيـة بتعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسان.

ح. الإسـهام فـي التقـارير التـي تتعهـد المملكـة بتقـديمها دوريـاً، تطبيقـاً لاتفاقيـات دولية وإقليمية خاصة بحقوق الإنسان، ونشر هذه التقارير بوسائل الإعلام.

ط. عقـد المـؤتمرات وتنظـيم النـدوات والمشـاركة فـي المحافـل الدوليـة والمحليـة وفـي اجتماعـات المنظمـات الدوليـة والإقليميـة المعنيـة بمسـائل حقـوق الإنسـان، وإجراء البحوث والدراسات في هذا الشأن.

ي. الإعـلان عـن عمـل المؤسسـة عـن طريـق إصـدار النشـرات والمطبوعـات وعرض التقارير بحرية على الموقع الالكتروني الخاص بها.

ك. تنظيم وتوفير التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

المادة الرابعة

للملـك ولأي مـن سـلطات الدولـة الدسـتورية إحالـة مـا يرونـه إلـى المؤسسـة مـن موضوعات تتصل باختصاصاتها لدراستها وإبداء الرأي فيها.

المادة الخامسة

تتمتع المؤسسة بالتعاون فيما يتعلق بممارستها لاختصاصاتها وعلى الأخص:

أ. أن تطلب أية معلومات أو بيانات أو وثائق تراها لازمة لتحقيق أهدافها أو ممارستها لاختصاصاتها من الأجهزة والوزارات والمسئولين المعنيين بالمملكة.

وعلى الأجهزة والوزارات والمسئولين المشار إليهم معاونة المؤسسة في أدائها لمهامها وتيسير مباشرتها لاختصاصاتها، وتزويدها بما تطلبه في هذا الشأن.

وللمؤسسة إخطار السلطات المختصة والمعنيين، وذلك عند قيام الأجهزة والوزارات والمسئولين المشار إليهم أعلاه برفض إرسال الوثائق المطلوبة من قبل المؤسسة، أو عدم التعاون مع المؤسسة بشأن ذلك، أو منعها من الاطلاع على الوثائق المطلوبة، وذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقا للقانون.

ب. زيارة مراكز الاحتجاز وأي مكان عام يشتبه أن يكون موقع لانتهاكات حقوق الإنسان.

ج. لا يجوز تفتيش مبنى المؤسسة إلا بأمر قضائي وبحضور عضو النيابة العامة المختص وممثل عن المؤسسة.

د. مخاطبة الرأي العام مباشرة أو من خلال أي من وسائل الإعلام، وذلك من أجل نشر آرائها وتوصياتها.

هـ. التشاور مع الهيئات الأخرى القضائية أو غير القضائية المسئولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

و. تطوير العلاقات مع المنظمات غير الحكومية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة العنصرية وحماية المعوزين من الأطفال والعمال المهاجرين واللاجئين والمعاقين وغيرها من المنظمات المتخصصة.

المادة السادسة

تجتمع المؤسسة مرة على الأقل كل شهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، بناءً على دعوة من رئيسها.

ويكون اجتماع المؤسسة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم رئيس المؤسسة أو أحد نائبيه، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ممن لهم حق التصويت، وعند التساوي يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

وللمؤسسة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى الاستعانة برأيه أو خبرته في موضوع مطروح للبحث أو المناقشة دون أن يكون له حق التصويت.

المادة السابعة

تشكل المؤسسة لجان دائمة من أعضائها لممارسة اختصاصاتها، وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية.

ويتولى رئاسة كل لجنة أحد أعضاء المؤسسة، ويجوز للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء وممثلي المجتمع المدني عند بحث أي من الموضوعات الداخلة في اختصاصاتها دون أن يكون لهم حق التصويت.

ولرئيس المؤسسة دعوة أية لجنة من اللجان الدائمة للانعقاد لبحث موضوع يرى أهميته، ويتولى رئاسة جلسات اللجان التي يحضرها، كما يجوز له تشكيل لجان مؤقتة أو تكليف أحد أعضاء المؤسسة بالبحث أو التحقق من موضوع معين.

المادة الثامنة

يتكون الجهاز الإداري للمؤسسة من أمانة عامة تكون بمثابة الجهاز التنفيذي للمؤسسة، ومن عدد كاف من الخبراء والباحثين.

ويتم تعيين موظفي الأمانة العامة والخبراء والباحثين بقرار من رئيس المؤسسة بناء على توصية من الأمين العام، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية.

يؤخذ في الاعتبار عند تعيين الموظفين، خبرتهم في مجال حقوق الإنسان مع مراعاة التعددية.

المادة التاسعة

يصدر بتعيين الأمين العام للمؤسسة قرار من رئيس المؤسسة بناءً على موافقة أغلبية أعضائها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. ويجب أن يتوافر في الأمين العام كافة الصفات والشروط المطلوبة لتعيين أعضاء المؤسسة.

المادة العاشرة

يتولى الأمين العام للمؤسسة إدارة شئونها والإشراف على أعمالها، ويكون مسئولاً مباشرة أمام رئيس المؤسسة في أدائه لواجبات وظيفته، ويتولى بوجه خاص ما يلي:

أ. الإشراف العام على الأمانة العامة وشئون العاملين والشئون الإدارية والمالية وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له واللائحة الداخلية للمؤسسة.

ب. تنفيذ قرارات المؤسسة، وإعداد تقارير دورية كل ثلاثة أشهر متضمنة نشاط المؤسسة وسير العمل في الأمانة العامة، وما تم إنجازه من أعمال، وفق الخطط والبرامج الموضوعة.

ج. حضور جلسات اللجان الدائمة ومتابعة أعمالها وتوفير ما يلزم لتنفيذ اختصاصاتها، دون أن يكون له حق التصويت.

وللأمين العام أن يفوض كتابة من يراه من العاملين في الأمانة العامة لمباشرة بعض مهامه واختصاصاته.

المادة الحادية عشرة

يكون للمؤسسة لائحة داخلية تصدر بقرار من رئيس المؤسسة بناءً على موافقة أغلبية أعضائها، وتشمل بوجه خاص على الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتنظيم عملها واجتماعاتها، وكذا تنظيم شئون العاملين فيها من حيث إجراءات وقواعد تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم

وإجراءات وأحكام تأديبهم وإنهاء خدماتهم، وغير ذلك من شئونهم الوظيفية وذلك في إطار قانون الخدمة المدنية، كما تشمل اللائحة على النظام المالي والمحاسبي للمؤسسة.

ويسرى قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية على جميع العاملين بالمؤسسة لحين صدور اللائحة المشار إليها.

المادة الثانية عشرة

تلتزم المؤسسة وأعضائها والعاملين فيها بالمحافظة على سرية المعلومات والبيانات والوثائق من أجل حماية الضحايا والشهود.

المادة الثالثة عشرة

يكون للمؤسسة الموارد المالية الكافية التي تمكنها من النهوض بأعبائها والمهام المسندة إليها على أفضل وجه، وتتولى المؤسسة إدارة مواردها والتحكم فيها، وتتكون هذه الموارد من:

١) الاعتمادات المالية التي تخصص للمؤسسة في بند مستقل من الميزانية العامة للدولة.

٢) التبرعات والمعونات التطوعية التي تقرر المؤسسة قبولها، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة.

المادة الرابعة عشرة

تضع المؤسسة تقريراً سنوياً عن جهودها ونشاطها وسائر أعمالها، ويجب أن يتضمن آرائها، و اقتراحاتها وتوصياتها لمعالجة قضايا حقوق الإنسان المعنية.

وتقدم المؤسسة تقريرها إلى الوزارة المعنية بحقوق الإنسان، وتقوم بنشره على موقعها الالكتروني، وإصدار بيان صحفي فور نشره، ويجب أن يناقش التقرير خلال ستة أشهر من قبل الوزارات المعنية.

المادة الخامسة عشرة

يُلغى الأمر الملكي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

المادة السادسة عشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

Memorandum

On draft law establishing the National Foundation of Human Rights

Royal decree No.(46) for 2009 was previously issued establishing the National Foundation for Human Rights, and in order to grant this foundation an independent legal character and to put Paris Principles on Establishment and Development of National Human Rights Institutions into force, and in order to provide more transparency in appointing members of the foundation and granting it more powers and specialties on human rights issues it was necessary to establish and rearrange it by law.

Therefore the enclosed law draft has been prepared consisting of 16 articles. The first article provides for establishment of the foundation, naming it, clarifying the reasons behind its establishment, determining its location and granting it an independent legal character. The second article provided for the formation of the foundation and appointment of its chairman, 2 vice chairmen and 12 members of which 7 members are women. It also specified the requirements the members have to meet and the way they are chosen. The third article included the powers granted to the foundation to allow it to reach its goals. The fourth article granted the King of Bahrain and the Kingdom's constitutional authorities the right to refer any related issues to the foundation to study and express its opinion on them. The fifth article granted the foundation the right to request any information, data or documents needed for carrying out its duties and it also obliged government bodies to cooperate with it and provide it with everything it needs. It also provided for the immunity and protection of the foundation's headquarters and members while carrying out their duties.

The sixth article set the rules and quorum for the meetings of the foundation as well as issuance of laws. The seventh article organized the formation of permanent committees by the foundation according to internal regulations. The eighth articled included the administrative structure of the foundation that consists of a General Secretariat to play the role of the executive body of the foundation, and the ninth article included the rules for the appointment of the Secretary General of the foundation. The tenth article provided for the specialties and duties of the foundation's Secretary –General while the eleventh article set the rules for issuance of internal regulations of the foundation upon a decision issued by the foundation's chairman based on approval of majority of the members stating that they must include its administrative structure, organization of its work, meetings as well as personnel affairs. The twelfth article obliged the foundation, its chairman and employees to maintain confidentiality of data, information and documents while the thirteenth article dealt with the financial resources of the foundation. The fourteenth article referred to the report to be issued by the foundation and what it should contain to effectively deal with human rights issues. This report has to be subsequently submitted to the Human Rights Ministry and posted on the website of

the foundation. The fifteenth article provided for cancellation of royal decree No.(46) for 2009. As for the sixteenth article it included executive rules.

Decree No.(…) for 2011

On referring draft-law on establishment of National Foundation for Human Rights to the Council of Representatives

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain, having reviewed the constitution especially Articles (33/c, 35/a, 81)and the enclosed draft law and upon submission of the Prime Minsiter,

Hereby decree the following:

Article (1)

The Prime Minister refers to the Council of Representatives draft law NO.(..) for the year (…) on the establishment of a National Foundation of Human Rights attached to this decree.

Article (2)

This decree shall be enforceable from the day of its issuance.

King of the Kingdom of Bahrain

Hamad Bin Isa Al Khalifa

Prime Minister

Khalifa Bin Salman Al Khalifa

Issued at Riffa Palace

On:…

Corresponding to:…

Draft law No.(…) for the year ….

On establishment of the National Foundation of Human Rights

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain,

Having reviewed the constitution and decree-by-law No.(16) for 1991 on Bahrain signing UN Convention on the Rights of the Child ratified by the General Assembly in November, 1989,

decree-by-law No.(4) for 1998 on joining the United Nations Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment ratified by the UN General Assembly on December 10, 1984,

decree-by-law No.(5) for 2002 approving Bahrain acceding to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women,

law No.(19) for 2004 approving accession of Bahrain to the two Optional Protocols on the Involvement of Children in Armed Conflicts and the Sale of Children, Child Prostitution and Child Pornography attached to the United Nations Convention on the Rights of the Child,

Law No.(7) for 2006 ratifying the Arab Charter for Human Rights,

Law No.(56) for 2006 approving Bahrain's accession to the International Covenant on Civil and Political Rights,

Law No.(10) for 2007 approving Bahrain's accession to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights,

Law No.(1) for 2008 on Combating Human Trafficking,

Royal decree (No.46) for 2009 establishing the National Institution for Human Rights and taking into consideration the Paris Principles on Establishment of National Human Rights Institutions and Realization of Fundamental Rights and Freedoms ratified by decision of the UN General Assembly No.(134/48),

The Shura Council and Council of Representatives have approved the following and we have ratified and issued it:

Article (1)

An independent institution called "National Foundation of Human Rights" will be established to promote, develop protect and reinforce concept of human rights and raise awareness on them as well as contribute to guarantee their practice, and its headquarters will be located in Manama.

The foundation shall possess an independent legal character as well as financial and administrative independence and it is to carry out its functions in a free, neutral and independent way.

Article (2)

a- The foundation comprises a chairman, two vice chairmen and 12 members who should be well-known for their independence, subjectivity, efficacy, integrity and dedication to human rights. No final judicial verdict must have been issued against any of them and they should be appointed from academic and advisory bodies, civil society organizations, unions as well as social, economic and professional foundations as well as public figures concerned with human rights.7 of the members must be women and the foundation must comprise representatives of minorities. Representatives of the government can also be appointed in the foundation but they must not form the majority of members and they should not be granted the right to vote on the decisions of the foundation.

b- Chairman, vice chairmen and members of the Foundation shall be appointed by a committee formed on royal directives from civil society organizations, and the committee after three months of its formation announces membership of the foundation and nominates candidates for the post of chairman and vice chairmen as well as members of the foundation in consultation with all groups including parliament. A royal decree will be issued appointing members of the foundation for 4 years renewable for only one time, and the chairman, vice chairmen and members shall assume their duties in their personal capacity.

c-A member of the committee shall be replaced if he/she is for any reason incapable of carrying out his/her duties according to paragraph (a) and he/she shall be replaced by someone meeting the requirements stipulated in paragraph (b) , and the tenure of a successor shall be complementary to that of her/his predecessor.

d- A member of the foundation shall be relieved from his/her post before end of his/her tenure only on royal directives and upon a recommendation submitted by the majority of the foundation's members in case the member is incapable of carrying out his/her duties or attending most meetings of the foundation, in case of mental or physical disability or if a final judicial verdict is issued against him/her.

e- Members of the foundation enjoy complete freedom and independence while carrying out their duties.

f- The remuneration of the foundation's chairman, vice chairmen and members shall be equivalent to the remuneration of those occupying senior positions and it shall be determined by a royal decree.

Article (3)

In order to fulfill its goals the foundation shall be completely free to comment on any issue related to human rights and to deal with any human rights case in the way it finds appropriate, and it has the right to carry out the following:

a- Study regulations and systems applied in Bahrain on human rights issues and recommend required amendments especially with regard to their compliance with Bahrain's international obligations and commitments. The foundation also has the right to recommend issuance of new laws on human rights.

b-Raise and promote awareness on the culture of human rights .The foundation shall decide on cooperation with the different bodies responsible for education, media and culture.

c-Encourage and participate in development and implementation of a national plan for human rights.

d-Submit suggestions and recommendations to concerned bodies and authorities on any action that will contribute to promoting and protecting human rights.

e-Enhance ratification of regional and international conventions on human rights through submitting suggestions and recommendations to concerned authorities.

f- Detect human rights violations and receive complaints in this regard .The foundation shall also carry out the required investigations and prepare reports including its comments that will be submitted together with its recommendations to concerned authorities.

g- Facilitate cooperation between national institutions and international organizations concerned with promotion and protection of human rights in other countries.

h- Participate in preparing reports Bahrain regularly submits in implementation of regional and international conventions on human rights and publish them.

i- Hold conferences, organize seminars and take part in international and regional meeting of organizations concerned with human rights and conduct researches and studies in this regard.
j- Announce plans and tasks of the foundation through printing bulletins and publications and freely posting reports on its website.

k- Organize and provide education and training in human rights field.

Article (4)

The King or any constitutional authorities in Bahrain shall refer any related issues to the foundation to study and comment on them.

Article (5)

Within fulfillment of its duties the foundation has the right to:

a- Request information, data or documents needed to carry out its duties and reach its goals from the different government bodies, ministries and officials of the Kingdom.
The mentioned bodies and authorities shall assist the foundation and help it to fulfill its duties and provide it with everything it needs to facilitate its work.
The foundation shall notify concerned authorities if the above mentioned bodies or ministries refuse to cooperate with it or provide it with the required documents or prevent it from accessing these documents and legal procedures will be taken against them.

b- Visit any detention centers or any public places where human rights violations have been reported.

c-The building of the foundation can only be inspected upon a court order and in presence of the concerned public prosecutor and a representative of the foundation.

d- Address public opinion directly or through media to express its opinions and recommendations.

e- Consult with other judicial authorities or non-judicial authorities concerned with promoting and protecting human rights.

f-Develop relations with Non-Governmental Organizations (NGOs) concerned with promoting and protecting human rights as well as economic and social development, combating discrimination and protecting needy children, migrant workers, refugees and disabled people in addition to other specialized organizations.

Article (6)

The foundation shall hold at least one monthly meeting and whenever needed upon a call from its chairman.
The majority of the members have to attend the meeting and among them must be the chairman of the foundation or one of his deputies and any decisions will be taken according to majority of the votes of attending members who have the right to vote. In case votes are equal the decision for which the chairman of the meeting voted will be favored.
The foundation has the right to invite anyone it seeks his/her opinion or experience to attend the meetings but he/she doesnt't have the right to vote on the meeting's decisions.

Article (7)

The foundation forms permanent committees from its members to carry out its duties according to interior regulations. The committees shall be headed by one of the members, and the committees have the right to seek assistance of experts and civil society representatives to take part in discussions on human rights issues, but they don't have the right to vote on decisions of the committees.

The chairman of the foundation shall call on any of the permanent committees to hold a meeting to discuss a certain issue and he shall preside these meetings, and he also has the right to form temporary committees or to assign one of the members to investigate or study a certain issue.

Article (8)

The administrative body of the foundation consists of a General Secretariat that plays the role of the executive body of the foundation and a sufficient number of researchers and experts.
Employees of the General Secretariat as well as experts and researchers are appointed by a decision issued by the chairman of the foundation upon a recommendation of the Secretary General according to the internal regulations of the foundation.

While appointing employees their experience in human rights field has to be taken into consideration as well as diversity.

Article (9)

The Secretary-General of the foundation shall be appointed upon a decision issued by the chairman of the foundation after approval of the majority of its members. He shall be appointed for four years renewable only for one time. The Secretary-General must meet all requirements needed for the appointment of members of the foundation.

Article (10)

The Secretary-General of the foundation shall manage all the foundation's business and oversee all its tasks. He will be directly responsible to the chairman of the foundation for carrying out his duties that include:

a- Generally overseeing the General Secretariat, personnel affairs, administrative and financial affairs in accordance with the provisions of this law, the decisions issued for its implementation and the internal regulations of the foundation.

b- Implementing decisions of the foundation, preparing regular reports every three months including activities of the foundation, workflow in the General Secretariat and achieved tasks according to the set plans and projects.

c- Attending sessions of permanent committees, following up their work and providing requirements for fulfillment of their duties but he doesn't have the right to vote.

The Secretary-General shall authorize any of the employees of the General Secretariat to carry out some of his duties.

Article (11)

The foundation shall have interior regulations that are issued upon a decision of the foundation's chairman based on the majority of the members' votes and they particularly include the organizational structure of the foundation and organization of its work and conferences. They also organize personnel affairs in terms of rules of their appointment, promotion, transfer, salaries, rewards, procedures, provisions of their discipline and termination as well as all other employee affairs within the framework of Civil Service Law. The regulations also include the financial and accounting system of the foundation.

Civil Service Law and its executive regulations shall apply to all employees of the foundation until the previously mentioned regulations are issued.

Article (12)

The foundation, its members and employees are committed to maintain confidentiality of data, information and documents to protect victims and witnesses.

Article (13)

The foundation shall possess sufficient financial resources that enable it to perform its duties and fulfill its tasks the best way possible. The foundation manages and controls its resources that encompass:
-Appropriations allocated for the foundation within a separate item in the state budget.

-Donations and voluntary aid the foundation decides to accept according to the laws and systems applied in the Kingdom of Bahrain.

Article (14)

The foundation shall issue a yearly report on its efforts, activities and tasks, and it has to contain its opinions, suggestions and recommendations on human rights issues.
The foundation shall submit the report to the Human Rights Ministry, post it on its website and issue a press release directly after publishing it. The report has to be discussed by concerned ministries within 6 months of its publication.

Article (15)

The royal decree No.(46) for 2009 establishing the National Foundation for Human Rights shall be cancelled.

Article (16)

The Prime Minister and Ministers in their respective jurisdictions shall implement this law and abide by it from the day following its publication on the Official Gazette.